

هيئة الأسواق وافقت لـ «بيتك كابيتال» على تسويق صندوق بـ 61 مليون دولار

وافقت هيئة أسواق المال لشركة بيتك كابيتال للاستثمار على تسويق صندوق بيتك كابيتال للضيافة 1 تسويقاً خاصاً داخل الكويت، والمنشأ في جزر الكايمن برأسمال ثابت وقدره 61,2 مليون دولار، بقيمة اسمية تبلغ 0,01 دولار أميركي للوحدة الواحدة، على أن يكون الحد الأقصى للوحدات التي سيتم تسويقها داخل الكويت هي: عدد 123,460 وحدة لا تمتلك حق التصويت بسعر عرض 411 دولاراً للوحدة وعدد 10,736 وحدة تمتلك حق التصويت بسعر عرض 411 دولاراً للوحدة، والحد الأدنى للاشتراك هو 359,625 دولاراً، وتكون الجهات التي تتلقى طلبات الاشتراك هي: شركة بيتك كابيتال للاستثمار، بيت التمويل الكويتي، ومدة رخصة التسويق سنة قابلة للتجديد سنوياً بعد سداد الرسوم المقررة.

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

4,5 مليارات دينار محفظة التسهيلات الائتمانية لقطاعي التجارة والصناعة بنهاية 2014

أداء متواضع لقروض التجارة والصناعة والعقار



بدء تنفيذ مشاريع التنمية قروض فرض التمويل للبنوك التي تراهن على المشاريع الضخمة لتتوسع محفظة القروض ويظهر في الصورة المقر الجديد لبنك الكويت المركزي الذي كشف في آخر إحصائياته الأداء المتواضع لمحفظة التسهيلات الائتمانية لقطاعي التجارة والصناعة خلال العقد الماضي (أ.ف.ب)

تباطؤ قروض العقار

بـ 3,8٪ لتسجل

7,8 مليارات دينار..

بسبب التقلبات

المالية والاقتصادية

انخفاض قروض

التجارة لنحو 2,84

مليار دينار لتسجل

9,2٪ من محفظة

القروض للبنوك

تسهيلات قطاعي

العقار والإنشاء

ساهمت في نمو

محفظة البنوك

بتسجيلها نمواً

بـ 15,5٪ خلال

10 سنوات

انخفاض قروض

قطاع الإنشاء

بـ 0,5٪ لتسجل

1,9 مليار دينار

نتيجة تأخر تنفيذ

مشاريع التنمية

المحل المالي

تواصل «الأنباء» عرض مسار التسهيلات الائتمانية مع إعلان بنك الكويت المركزي بيانات ديسمبر 2014 ونعرض اليوم ملف التسهيلات الائتمانية لقطاعي التجارة والصناعة ولقطاعي العقار والإنشاء، حيث شهدت محفظة التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاعي التجارة والصناعة خلال العقد الماضي أداء متواضعاً، حيث سجلت نسبة نمو سنوي متراكم خلال العشر سنوات الماضية (2004-2014) تساوي 7٪ و14٪ أو ما يعادل ارتفاع قدره 1,43 مليار دينار و1,29 مليار دينار على التوالي لتسجل قيمتهما الإجمالية مجتمعة نحو 4,58 مليارات دينار (2,84 مليار دينار للتجارة و1,74 مليار دينار للصناعة) في نهاية عام 2014.

وعلى عكس ما كان متوقعاً من البنوك في تعديل سياساتها الائتمانية لناحية التركيز على إقراض القطاعات الاقتصادية المنتجة والخدماتية لتنوع محافظها الائتمانية وتوزيع المخاطر على القطاعات بعد الأزمة المالية واحتسابها بتحفظ، من الملاحظ تباطؤ معدلات النمو في التسهيلات الائتمانية لتمويل قطاع التجارة من 12,8٪ كمعدل نمو سنوي متراكم خلال السنوات 2004-2008 إلى 4,7٪ خلال السنوات 2009-2014. أما خلال عام 2014، انخفضت نسبة النمو إلى 3,4٪ لتسجل قروض التجارة نحو 2,84 مليار دينار أو ما يعادل 9,2٪ من محفظة البنوك من القروض بالمقارنة مع نمو نسبته 10,9٪ خلال عام 2013.

وينطبق ذلك الوضع على قطاع الصناعة حيث تباطأ النمو من 34٪ خلال فترة 2004-2008 إلى 3٪ خلال السنوات 2009-2014. لا يزال قطاعا التجارة والصناعة يشكلان حصة متواضعة من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنوك، إذ بلغت 14,9٪ مما يؤثر على الحاجة الملحة إلى تنويع الاقتصاد عن طريق تطوير تلك القطاعات وتمويلها عبر طرح مشاريع صناعية كبيرة ومتوسطة الحجم ذات جدوى اقتصادية لتكون قيمة مضافة إلى الاقتصاد الكويتي وبالشراكة مع القطاع الخاص وبالتالي تعزيز دوره في الناتج المحلي الإجمالي.

كذلك نلاحظ الدور الذي لعبته التسهيلات لقطاعي العقار والإنشاء في نمو محفظة البنوك من التسهيلات الائتمانية، حيث سجلت معدل نمو سنوي متراكم خلال فترة السنوات العشر (2004-2014) بلغت 15,5٪ وارتفعت إلى 9,8 مليارات دينار بنهاية عام 2014 أي ما يعادل 32٪ من محفظة التسهيلات الائتمانية مقارنة مع 2,33 مليار دينار بنهاية عام 2004. ومن الملاحظ تباطؤ معدلات النمو في التسهيلات الائتمانية لقطاعي العقار والإنشاء من 34,6٪ كمعدل نمو سنوي متراكم خلال السنوات 2004-2008 إلى 3,2٪ فقط خلال السنوات 2009-2014. أما خلال عام 2014، تباطأت نسبة النمو لتسجل 2,9٪ بالمقارنة مع نمو سنوي نسبته 7,43٪ خلال عام 2013 مما ساهم في تباطؤ نمو سوق الائتمان.

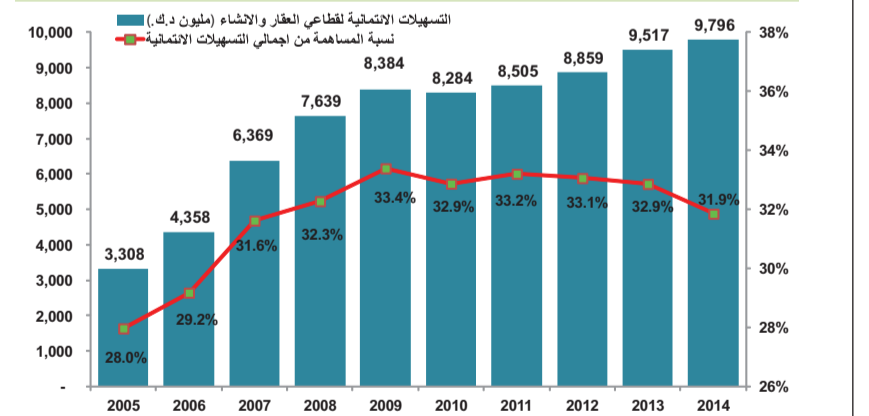
وعند تحليل كل من القروض العقارية والإنشائية على حدة، يتبين أن القروض للمقطاع العقاري تباطأت خلال عام 2014 لترتفع فقط بنسبة 3,8٪ وتسجل 7,89 مليارات دينار بالمقارنة مع 6,6٪ خلال عام 2013 مما يدل على تشبع سوق الائتمان بالقروض العقارية التي تشكل 25,7٪ من إجمالي محفظة القروض وكذلك تباطؤ النمو في سوق العقار والفرص الاستثمارية العقارية والتحديات التي يواجهها القطاع العقاري نتيجة التقلبات المالية والاقتصادية وجدوى خطط التنمية الحكومية في تحقيق أهدافها واستقطاب الطلب على المنتجات العقارية وذلك بالرغم من ارتفاع التداولات العقارية إلى 4,8 مليارات دينار خلال عام 2014.

أما القروض الموجهة لقطاع الإنشاء انخفضت بنسبة 0,5٪ خلال عام 2014 لتسجل 1,9 مليار دينار بعد ارتفاع قوي خلال عام 2013 بلغت نسبته 10,9٪ مما لا يتوافق مع التوجه الحكومي بالإفناق على المشاريع العمرانية والإنشائية ويعكس البطء والتأخر في تنفيذ مشاريع التنمية وبالتالي تقويض فرص التمويل للبنوك التي تراهن على المشاريع الضخمة لتتوسع محفظة القروض ودفع وتسريع نموها. ومن المتوقع أن تتحسن معدلات النمو خلال العام الحالي بالتزامن مع طرح المشاريع الجديدة في خطة التنمية الاقتصادية للسنوات الخمس المقبلة.

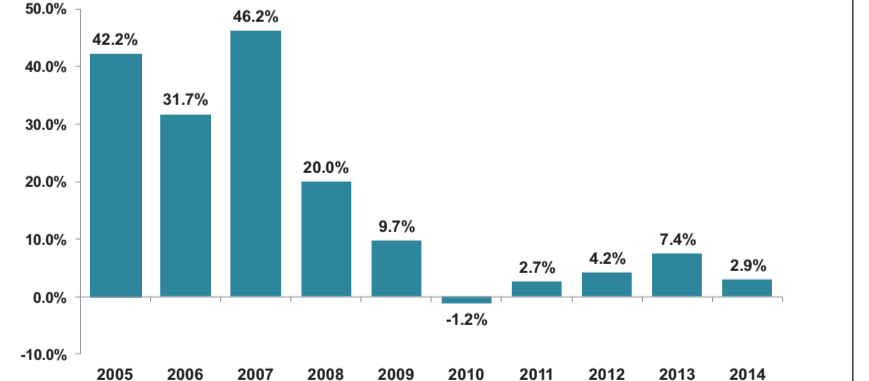
رسوم بيانية أخرى

على موقع الأنباء الإلكتروني

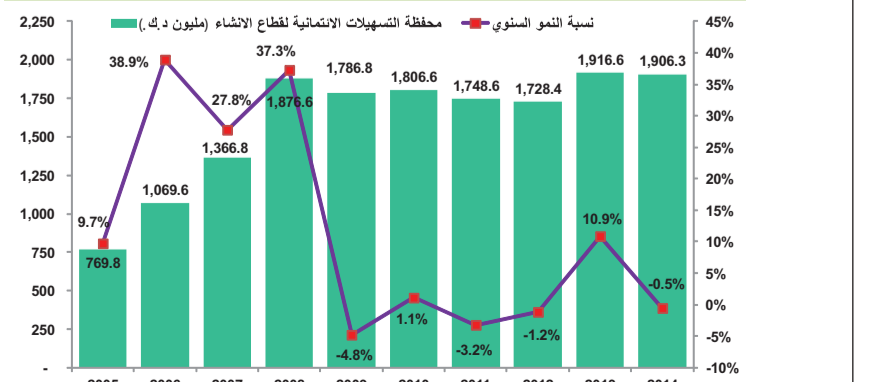
تطور التسهيلات الائتمانية لقطاعي العقار والإنشاء (2005-2014)



نسبة النمو السنوي في التسهيلات الائتمانية لقطاعي العقار والإنشاء (2005-2014)



تطور التسهيلات الائتمانية لقطاع الإنشاء (2005-2014)



أعيادك دوم زاهية يا كويت

شركة داو للكيماويات

تتقدم بأسمى آيات التهاني إلى

حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح

وإلى شعب الكويت الكريم بمناسبة العيد الوطني وعيد التحرير.

داو كيميكال كويت بي. في.

مركز الراجية 2 الطابق 27

ص.ب. 994 الصفاة 13160 الكويت

تليفون : +965 22997949

فاكس : +965 22997960